مباحث النّقد اللغوي في كتاب خزانة الأدب للبغدادي(١٠٩٣ هـ)

م.د.وليد نهاد عباس

كلية التربية – الاصمعي / جامعة ديالى

المقـدمة

هدف البحث معرفة محاور النّقد اللغوي ودراستها من خلال ما تخللت مباحثه في كتاب خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب الذي لم يخصصه البغدادي لذلك ؛ وإنّما هو شرح شواهد شرح كافية ابن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ)للرّضي الاستراباذي (٦٨٦هـ) .

لمّا كان النّاقد اللغوي يتتبع مواطن الجودة والرّداءة في النّص الأدبي على وفق المنهج اللغوي الذي يقوم على تمييز السّليم من غيره في لغة النّص الشعري ؛ وجب عليه أنْ يفصل القول بإظهار الصفات التي يمدح بها الشاعر من خلال شعره ، والأحوال التي يعاب بسببها ؛ أي أنّه يقوم بتقويم النّص الشعري ويحكم له بالجودة مع ذكر الصفات المحمودة ، أو يحكم عليه بالرّداءة مع ذكر الصفات المذمومة ولا غرابة أنْ نجد شعرا وقد اجتمعت فيه صفات الجودة والرّداءة فأيهما كان أكثر كان إليه أقرب ؛ لذلك سنجد في أثناء بحثي هذا شعراء مجيدين عيب عليهم بعض ما قالوه ؛إذ سنجد أبياتا مفردة فيها منصفات الذّم ، ولا نغفل الأبيات التي فيها من صفات المدح وهي كثيرة ؛ لذلك نجد أنّ الشّاعر لا يجيد في كل ما قاله ؛وإنْ أجاد قيل إنّه متكلف

وعليه تتضح مهمة النّاقد اللغوي إذ لولا اللغة لما وجدنا الشعر ؛ لذلك تتبعت محاور النّقد اللغوي فوجدتها أربعة سيقوم عليها البحث هي :.

المبحث الأوّل : غلط الاستعمال اللغوي :. يتضمن الغلط في الأسلوب ، والغلط في عمل الأداة .

المبحث الثاني :مراعاة ما يقتضيه المعنى والإعراب :. أذكر فيه الاختلاف في إعراب الكلمة ، وضبط الكلمة ، وحركة الرّوي ، والعامل . المبحث الثالث : نقد اللفظ والمعنى :. يتناول جودة اللفظ والمعنى ، وقبح اللفظ والمعنى ، وفحش المعنى ، وصعوبة فهم النّص ، ودلالة اللفظ المبحث الرّابع : الضّرورة الشعرية :. أتحدث عن فصولها :. الزيادة ، والنّقص ، والإبدال ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، والتّقديم والتّأخير ، والفصل بين المتلازمين .

سأختم البحث بما توصلت إليه من نتائج موجزة .

أمّا المصادر فكانت بحسب ما يقتضيه البحث وقد أشرت إليها في الهوامش ، وفصلتها في النّهاية .

ولله الحمد ، وعليه التّوكل .

المبحث الأول

غلط الاستعمال اللغوي

من مزايا جودة الشعر فصاحة اللفظ وحسن استخدامه في موضعه ليدل على المعنى المراد ؛ لذلك تتضح مهمة الناقد اللغوي في تلمس الصحيح من الألفاظ عند الشاعر، وتغليطه لما يخرج عن الاستعمال اللغوي المألوف . فمن ذلك دخول أل الموصولة على الفعل المضارع فتوصل بالجمل ﴿١﴾ وهذا غلط في الاستعمال اللغوي أو ربما يحصل ذلك في ضرورة الشعر نحو قول ذي الخرق الطهوي :

يقول الخنا وابغضُ العُجمِ ناطقاً إلى رّبنا صوتُ الحمار الُيجَدّعُ

على أنّ (أل) في (الُيجَدّعُ) اُسم موصول ؛ دخل على صريح الفعل لمشابهته اُسم المفعول ؛ بمعنى أنّها إذا دخلت على مضارع مبني للمفعول إنما تدخل عليه لمشابهته اسم المفعول﴿٢﴾. قال البغدادي بعد أن أورد البيت والشاهد فيه ((هو شاذ قبيح لا يأتي إلا في ضرورة)) ﴿٣﴾ . ثم ذكر قول الأخفش (٢١٥ هـ) : ((أراد الذي يجدع كما تقول : هو اليضربك ؛ تريد الذي يضربك)) وقول غيره : ((أل فيه زائدة والجملة صفة الحمار أو حال منه ؛ لأن أل في الحمار جنسية)) ﴿٤﴾ .

كذلك أورد البغدادي قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

عل أنه أدخل (أل) على الفعل (ترضى) ؛ وقلنا استعمال مثل هذا غلط لشذوذه قياسا واستعمالا ، وربما جاء هذا لضرورة الشعر والضرورة لا يقاس عليهاً﴿٥﴾ .

ومما غلط فيه الشعراء استعمال كلمة (بين) على غير المعروف أو المشهور من استعمالها . فقد غلّط الأصمعي (٢١٦ هـ) قول امرىء القيس :

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ بسقط اللوى بين الدخول فحومل﴿٦﴾

---

(١) أنظر المسائل العسكريات : ص ١١٠ وشرح الجمل : ١ / ١٧٩ . والفرائد الجديدة : ١ / ١٨٩ .
(٢) أنظر الإنصاف : ٢ / ٧٩ – ٨١ . وخزانة الأدب : ١ / ٣١ .
(٣) خزانة الأدب : ١ / ٣١ .
(٤) نفسه : ١ / ٣١ – ٣٢ .
(٥) نفسه : ١ / ٣٢ .
(٦)ديوانه ص ١٤٣.

فقد رواه : بين الدخول وحومل . وقال : لا يقال : رأيتك بين زيد فعمرو ، إنما يقال وعمرو؛ و يقال : رأيت زيداً فعمراً إذا رأى كل واحد منهما بعد صاحبه﴿١﴾ .

وقد التمس بعض النحويين عذرا لامرئ القيس فأجاب عنه بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز (جلست بين العلماء فالزهاد) ، وقال بعض البغداديين : الأصل (مابين) فحذف (ما) دون (بين) كما عكس ذلك من قال :

يا أحسن الناس ما قرناً إلى قدمٍ ولا حبال محب واصل تصل

اصله مابين قرن ، فحذف بين وأقام قرنا مقامها ، ومثله قول الله تعـــالى : ((**ما بعوضة فما فوقها**)) ﴿٢﴾ قال : والفاء نائبة عن إلى ، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال : وصحّت إضافة بين إلى الدخول لاشتماله علـى مواضع ، أو لان تقدير بين مواضع الدخول ، وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب﴿٣﴾ .

أرى أن تقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل هو الأقرب إلى ما أراده امروء القيس إذ لا يعقل أن يستذكر حبيبته بين الدخول وحومل أي خارج الموضعين وإنّما استذكرها بين مواضعهما ، وعليه تفيد الفاء الترتيب .

جوز بعض النحويين نصب الجزأين بكأنّ﴿٤﴾ ؛ واستدل على ذلك بقول محمد بن ذؤيب العماني الراجز في حضرة مجلس هارون الرشيد (١٩٣ هـ) :

كأنّ أذنيه إذا تشوفاَ قادمةً أو قلماً مُحرّفا

فنصب ((بكأن)) الجزأين : الأول أذنيه ، والثاني قادمة ، وقيل أخطأ قائله ، وقد لحنه الأصمعيّ ، فعلم القوم كلُّهم أنّه قد لحن ، ولم يهتد أحدُ منهم لإصلاح البيت إلا الرشيد ؛ فإنه قال له : قل :

تخال أذنيه إذا تشوفا

حتى يستوي الشعر ، والراجز وإن كان قد لحن فقد أحسن التشبيه ﴿٥﴾.

وقيل : الخبر محذوف ، أي يحكيان ، وقيل : إنّمـا الرواية ((تخال أذنيه)) وقيل الرواية ((قادمتا أو قلما محرّفا)) بألفات غير منونة ، على أن الأسماء مثناة ، وحذفت النون للضرورة ﴿٦﴾.

ولعل إبطال عمل كأنّ في نصب الجزأين حصل من عدم وجود ما يسّوغ لها أن تعمل النصب دون عمل الرفع مع ذلك ، إذ لا يصح أن تخالف هي وأخواتها الأفعال التي شبهت بها .

---

(١) خزانة الأدب : ٣٣٢/١ . ٣ / ٢٢٤ .
(٢) البقرة : ٢٦ .
(٣) انظر مغني اللبيب : ص ٢١٥ .
(٤) انظر طبقات فحول الشعراء : ص ٦٥ ، وشرح الجمل : ١ / ٤٢٤ ــ ٤٢٥ .
(٥) خزانة الأدب : ١٠ / ٢٣٧ ــ ٢٣٨ .
(٦) مغني اللبيب : ص ٢٥٥ .

غلط أبو عمرو بن العلاء (١٥٤ هـ) والأصمعي ذا الرّمة في قوله:

حراجيج ما تنفكُ إلا مناخةً على الخسفِ أو نرمي بها بلداً قفرا﴿١﴾

بإدخاله إلاّ بعد قوله ((ما تنفك)) لأن ماتنفك وأخواتها بمعنى الإيجاب لا يتصل الاستثناء بخبرها ﴿٢﴾.

وروي عن ذي الرمة نفسه قوله ((إنما قلت آلا أي شخوصاً)) ﴿٣﴾ ، يقال ((هذا آل قد بدا)) أي شخص وبه سمي الآل ؛ لأنه يرفع الشخوص أول النهار وآخره ، وعلى رواية ذي الرمة يكون آلا خبر تنفك ومناخة صفة .

وللغويين تأويلات تدفع عن ذي الرّمه ما عيب عليه فضلا عما قاله آنفا ، منـها أنّه يروى ((ما تنفك إلا مناخةُ)) بالرفع وتكون تنفك تامة ، ومنها أن تكون تنفك ناقصة خبرها (على الخسف) و (مناخة) حال ، أو تكون إلا زائدة لا معنى لها ومناخة الخبر﴿٤﴾ .

(١) ديوانه : ص ١٧٣
(٢) انظر خزانة الأدب : ٩ / ٢٤٨ .
(٣) المغني في النحو : ٣ / ٧٧ .
(٤) انظر الإنصاف : ١ / ١٤٤ – ١٤٥ ، والمغني في النحو : ٣ / ٧٧ – ٧٨ ، ومغني اللبيب : ص ١٠٢ .

المبحث الثاني

مراعاة ما يقتضيه المعنى والإعراب

قد يراعي الشاعر الموسيقى والوزن ولا ينظر إلى الإعراب السليم الذي دلّ عليه المعنى وهو غاية الشاعر، فللمعنى أثره في سلامة ما نعربه ، وعلى الشاعر توخي المعنى والإعراب لتستقيم عباراته ، فقد وقع بعض الشعراء في أغلاط دعت اللغويين إلى معالجة النصوص بإيجاد تخريجات على وفق ما وضعوه من قواعد وها أنا ذاكر شواهد من ذلك :

عاب عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (١١٧ هـ) على قول الفرزدق :

وعضُ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجّلف ﴿١﴾

إذ رفع (مجلف) والأولى أن يكون منصوباً عطفا على لفظة (مسحتا) ﴿٢﴾.

ففي فتح (الدال) من (يدع) ونصب (مسحتا) ورفع (مجلف) . خمسة أقوال : قال جماعة من البصريين : رفع (مجلف) على خبر مبتدأ مضمر كأنه قال : أو هو مجلف ، وقيل : إنه فاعل مرفوع بفعل مضمر دل عليه (يدع) كأنّه قال : أو بقي مجلف ، وكلاهما حسن ، والقول الثالث قول الفراء(٢٠٧ هـ) وأبو القاسم الزجاجي (٣٣٧ هـ) : إنه مبتدأ محذوف الخبر ، كأنه قال : أو مجلف كذلك ، ومذهبهما مردود ، لأنه لا يبتدأ بالنكرة من غير شرط ، والقول الرابع قول الكسائي (١٨٩ هـ) : إنه معطوف على الضمير فـــي (مسحت) وهو ضعيف من جهة اللفظ فاسد من طريق المعنى ، فأمّا ضعفه من جهة اللفظ فإنه لا يعطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد ، وأما فساده من طريق المعنى فإن المسحت هو المستأصل والمجلف هو الذي أكثره قد ذهب فلا يتصور أن يوصف المجلف بأنه مسحت ، و القول الخامس : مجلف مصدر على وزن مفعّل معطوف على وعض ، كأنه قال : وعض أو تجليف ، و هذا فاسد من طريق المعنى ، لأنه لا يتصور أن يقال : التجليف لم يدع من اكمال إلا مسحتا ﴿٣﴾ .

وبسبب تلك الاعابة هجاه الفرزدق بقوله :

ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

ورد عليه أيضا في قوله (مواليا) على أن بعض العرب يجر نحو (جوار) بالفتحة فيقول بجواري كما قال الفرزدق (مولى موالي) بإضافة موالي إلى مولى والألف للإطلاق ؛ وجمهور العرب يقول : مررت بجوار ، ومولى موالٍ ، بحذف الياء والتنوين في الجر والرفع ، وأما في النصب فتبقى الياء وتظهر الفتحة عليها ، نحو رأيت جواري والمراد بجوار ما كان جمعاً على هذا الوزن معتل اللام ﴿٤﴾ .

---

(١) ديوانه : ص ٥٥٦ ، وطبقات فحول الشعراء : ١ / ١٨ .
(٢) خزانة الأدب : ١ /٢٣٥ .
(٣) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ص ٢٧٠ – ٢٧١ ، وشرح الجمل : ٢ / ١٨٣ – ١٨٤ ، والنظرية النقدية عند العرب : ص ٩٩ .
(٤) خزانة الأدب : ١ / ٢٣٥ .

وقال الفرزدق في مديحه يزيد بن عبد الملك بن مروان :

على عمائمنا يلقى و أرحلُنا على زواحفَ تزجى مُخها ريرِ

فقال له ابن أبي إسحاق : أسأت (رير) فوضعها رفع وإن رفعت أقويت ﴿١﴾ .

فقال ألا قلت :

على زواحف تزجيها محاسير

وهذا كثيرٌ من شعره على جودته ﴿٢﴾ .

قد غلط بعض الشعراء في استخدام الأدوات ، فمما ورد من ذلك قول عبد يغوث الحارثي :

وتضحك مني شيخة عبشميةٌ كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

هنا جاءت (ترى) بالألف ، والصواب (تَر) بحذف الألف علامة للجزم ، وقد أرجعه البغدادي إلى الضرورة الشعرية ، أو أن يكون على لغة من قال راء ، مقلوب رأى ، فجزم فصار ترأ ثم خففت الهمزة فقلبها ألفا لانفتاح ما قبلها ، وهذه لغةٌ مشهورة ﴿٣﴾ .

وإرجاع ذلك إلى الضرورة مردود لعدم جواز إثبات الألف في الجزم لأنه لا يجوز تحريكها فلا مبرر لإثباتها .

ومن ذلك أيضا المجازاة (بإذا) ، فليس من شان العرب المجازاة بها ، ولكن الشعراء جازوا بها فقد شبــهوها (بإن) إذ رأوها لما يستقبل من الزمان وأنها لابد لها من جواب ، قال قيس بن الخطيم :

إذا قصرت أسيافنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فنضاربِ

على أن إذا جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر، بدليل جزم نضارب بالعطف على موضع جمــلة (كان وصلها ...) الواقعة جواباً لإذا . ولولا أن جملة الجواب في موضع جزم لما عطف عليه نضارب مجزوماً ، وأما كسرة الباء فهي للروي ﴿٤﴾ .

ويرى قوم من النحويين المجازاة بها إذا زيد عليها (ما) كقول الفرزدق :

فقام أبو ليلى إليه ابنُ ظالم وكان إذا ما يسلل السيف يضرب ﴿٥﴾

---

(١)خزانة الأدب : ١ /٢٣٩ .
(٢) الشعر والشعراء : ص ٣٧ .
(٣) المسائل العسكريات : ص ١٦٣ ، وخزانة الأدب : ٢ / ٢٠١ .
(٤) خزانة الأدب : ٧ / ٢٥.
(٥) ديوانه : ١ / ٢١ .

وأما سيبويه (١٨٠ هـ) وأصحابه فلا يرون المجازاة بها لا مع (ما) ولا دونها ﴿١﴾، والعلة في ذلك عندهم أن الشرط ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون ، و (إذا) وقتها كائن لا محالة ألا ترى انك تقول : إذا طلعت الشمس فإننا ذاهبون ، ولا تقول : إن طلعت الشمس . وإنما يجازى بها عندهم في الشعر لمشاركتها حروف

الشرط في أنها بحاجة إلى جواب كاحتياج الشرط الصحيح ، والشيئان إذا تضارعا في بعض الجهات فقد يحمل بعضهما على بعض ﴿٢﴾ .

وقد استغرب الأصمعي مجازاة لبيد بأنى في قوله :

فأصبحت أنّى تأتِها تبتئِسْ بها كلا مركبيها تحت رجليكَ شاجُر ﴿٣﴾

بل إنه لم يسمع احداً يجازي بأنى هذه ، ولكنه برر الأمر بأن الشاعر ربما أراد أيا تأتها ، يريد أي جانبي هذه الناقة أتيته وجدت مركبه تحت رجليك شاجراً .

والوجه أن أنى هنا شرطية مجرورة بمن مضمرة أي من أنّى تأتها ﴿٤﴾ . وأما استغراب الأصمعي المجازاة بها فلا مبرر له لصحة المجازاة بها عند اغلب النحويين ﴿٥﴾ .

(١) انظر الكتاب : ١ / ٤٣٣ .
(٢) انظر الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ص٢٧٧ ، ولمع الأدلة: ص ١٠٧ ، وارتقاء السيادة : ص ٦٥.
(٣) ديوانه : ص ٢١٥ .
(٤) انظر خزانة الأدب : ٧ / ٩١ .
(٥) انظر أسرار العربية : ص ٢٣٨ ، وشرح الجمل : ٢ / ٢٠٤ .

المبحث الثالث

نقد اللفظ والمعنى

مما يستجيده النقاد حسن اختيار اللفظ وانسجامه مع المعنى وسهولة المخرج ، كقول النابغة الذبياني في مطلع قصيدته :

كليني لهمّ يا أميمةُ ناصبِ وليلٍ أُقاسيه بطيءِ الكواكبِ ﴿١﴾

فقد أجاد في وصف طول الليل ، وحسن ابتدائه ، وكذلك قول امرىء القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي ﴿٢﴾

ومما يستقبحه النقاد وجود الاشتقاقات الغريبة الممجوجة التي تؤدي إلى قبح اللفظ والمعنى كقول الأعشى :

وقد غدوت إلى الحانوت يتبعني شاوٍ مشلُ شلولُ شُلشِلُ شوِلُ

وهذه الألفاظ كلها في معنى واحد وقد كان يستغني بأحدهما عن جميعها ﴿٣﴾ . وقول الشاعر :

فأصبحن لايسألنه عن بما به أصعد في عُلو الهوى أم تصوّبا

على أنه لا يجوز دخول حرف جر على حرف جر آخر ، ولو قال : لايسألنه عما به لكان أبين وأجود ، ولكن الشاعر ربما زاد أو نقص ليكمل الشعر ، وربما يكون من ضرائر الشعر، أو إدخال الحرف على جهة التأكيد ، لاتفاقهما في المعنى ، لأنهم يقولون : سألت عنه ، وسألت به ﴿٤﴾ .

ومما عيب على الفرزدق صعوبة فهم قوله :

وما مثله في الناس إلاّ مملكاً أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربهُ ﴿٥﴾

انظر إلى جملة (حيٌّ يقاربه) وتأمل حال هذا التأخير عن جملة (وما مثله في الناس) فليس من سبيل إلى فهم البيت إلا من خلال نظم الكلم وتوخي معانيه ، الأمر هذا يزيل الغموض الذي حل في البيت ويرفع الحكم عليه .

---

(١) ديوانه : ص ١٧ .
(٢) انظر الشعر والشعراء : ص ٢٢ ، ونقد الشعر : ص ٢٨ ، وخزانة الأدب : ٩/ ٤٤ -٤٧ .
(٣) انظر الشعر والشعراء : ص ٢٥ ، وخزانة الأدب : ٨ / ٣٩١ .
(٤) خزانة الأدب : ٩/ ٥٢٧ ــ ٥٢٨ .
(٥) انظر دلائل الإعجاز : ص ٦٥ ، ونهاية الإيجاز : ص ١٤٢ ، وخزانة الأدب : ٥ / ١٤٥ .

أنشد حسان بن ثابت في حضرة النابغة الذبياني البيت :

لنا الجفنات الغرُّ يلمعنَ في الضحى وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما ﴿١﴾

فقال له النابغة ((أنت شاعر . ولكنك أقللت جفانك وأسيافك . وفخرت بمن ولدت ولـــم تفخر بمن ولدك)) ﴿٢﴾ . إن جمع الجفنات مراد به الكثرة لا القله لان جمع فعلة على فعلات يجيء للكثرة كما يجيء للقلة ، قال تعالـــى : ((**وهم في الغرفات آمنون** ﴿٣﴾)) والمراد به الكثرة لا القلة ﴿٤﴾.

ولعله أراد وضع جمع القلة موضع جمع الكثرة مجازا في العربية ، قال ابن عـصفور (٦٦٩ هـ) : ((وقد يجمع في الكثير بالألف والتاء في الضرورة)) ﴿٥﴾.

وقد نجد من يعيب امرأ القيس في قوله :

فمثلك حبلى قد طرقتُ ومرضع فألهيتُها عن ذي تمائم مُحْوِلِ ﴿٦﴾

ويذكر أن هذا معنى فاحش ، وليس فحاشة المعنى في نفسه مما يزيل جودة الشعر فيه ﴿١﴾ ، لذا قال قدامة بن جـعفر (٣٣٧ هـ) ((مما يجب توطيده وتقديمه ... أن المعاني كلها معرضة للشاعر ، وله أن يتكلم منها ، فيما أحب وآثر، من غير أن يحظر عليه معنى يروم الكلام فيه . إذ كانت المعاني للشعر بمنزلة المادة الموضوعة . والشعر فيها كالصورة ، كما يوجد في كل صناعة ...)) ﴿٢﴾ .

ومما جاء من نقد اللفظ قول اللغويين في دلالة (ركبانا) من قول قريط العنبري :

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنُّوا الإغارة فرساناً وركبانا

فالقياس يوجب أن هذا غلط في لفظة (ركبانا) والسماع يعضد ذلك

---

(١) ديوان حسان : ص ٣٧١ ، وشرح الفصيح : ص ٢٠٥ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٠٦ .
(٢) المصون في الأدب : ص ٣ ، وخزانة الأدب : ٨ / ١٠٦ – ١١١ .
(٣) سبأ : من الآية : ٣٧ .
(٤) انظر أسرار العربية : ص ٢٥٠ .
(٥) شرح الجمل : ٢ / ٥١٩ .
(٦) ديوانه :ص ١٤٧ .
(٧) انظر الشعر والشعراء :ص ٥٢ ، ٦٧ ، ونقد الشعر : ص ٢٠-٢١ ، وخزانة الأدب : ٣٣٤/١ .

(٨)نقدالشعر:ص١٩.

ولو قالوا أن هذا هو الأكثر في الاستعمال لكان لقولهم وجه . وأما القطع على أنه لا يقال راكب ولا ركب إلا لأصحاب الإبل خاصة فغير صحيح ، لأنه لا خلاف بين اللغويين في أنه يقال ركبت الفرس وركبت البغل ، وركبت الحمار. وأُسم الفاعل من ذلك راكب ، وإذا كثرت الفعل قلت ركّاب وركُوب ﴿١﴾ .وقـــال امرىء القيس :

إذا ركبوا الخيل واستلأموا تحّرقت الأرض واليوم قر ﴿٢﴾

وهذا كثير في الشعر وغيره . وقد قال الله تعالى ((**فرجالاً أو ركبانا**)) ﴿٣﴾ و ((**والخيل والبغال والحمير لتركبوها**)) ﴿٤﴾ ، فأوقع الركوب على الجميع ﴿٥﴾.

(١) الاقتضاب :٢/٩٦-٩٧ ، وخزانة الأدب : ٦/٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) ديوانه :ص ١٥٤ .

(٣) البقرة : من الآية :٢٣٩ .

(٤) النحل : من الآية : ٨ .

(٥) انظر الاقتضاب : ٢/٩

المبحث الرابع

الضرورة الشعرية

جوز النحويون للشاعر في الشعر مالم يجزله في الكلام ، لكون الشعر موضعا قد أُنفت فيه الضرائر ، ولكون الشاعر ملزما بإقامة الوزن فقد يضطر إلى مخالفة المألوف فيما جاء من قواعد اللغة .

ووضع النحويون فصولا في الضرائر منها الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل والتذكير والتأنيث ، وسأُبينُ ذلك كله فيما يأتي .

فمن الزيادة زيادة التنوين في الاسم الذي لا ينصرف إذا صرفته ضرورة نحو قول الشاعر :

سبحانه ثم سبحاناً نعوذ بهِ وقبلنا سبّحَ الجُوديُ والجُمُدُ

فقد جاء (سبحاناً) منونا للضُرورة كما يُصرف مالا ينصرف في الشعر . من نحو أحمد وعمر ، وربما أراد النكرة ﴿١﴾ .

ونحو قول الشاعر :

ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدّتي كجواري يلعبْنَ بالصحراءِ

على أن ظهور الجر والتنوين على الياء ضرورة ، وكان الوجه لما أثبت الياء إجراء لها مجرى الحرف الصحيح أن يمنع الصرف فيقول كجواري ﴿٢﴾.

وعليه أن صرف ما لا ينصرف هو من باب رد الفرع إلى الأصل ، لأن الأصل في الاسم التنوين﴿٣﴾ .

وأما النقص فهو يحصل بالحذف ومنه حذف التنوين مما ينصرف ، والنحويون على خلاف في جوازه ، فمذهب الكوفيين أجازته ، ومذهب البصريين منعه ، والأصح الأول ، ولا حجة للبصريين فيما قالوه ، لمجيئه في الشعر كثيرا ﴿١﴾، وقد ذكر البغدادي في منع المصروف قول الأعشى الذي عد لحانا لدى الأصمعي ؛

تخيرها أخو عانات دهراً ورجى برها عاما فعاما

---

(١) المقتضب : ٣ / ٢١٧ ، وخزانة الأدب : ٧ / ٢٣٤ .
(٢) خزانة الأدب : ٨ / ٣٤١ .
(٣) انظر لمعُ الأدلة في أصول النحو : ص ١٠٢ ، ١٠٣ .
(٤) انظر : الإنصاف : ٢ / ٥٨ . والإغراب في جدل الإعراب : ص ٤٩ . وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ص ٥٩.

فإن عانات يجب أن يكون منوناً ، وإن بعض النحاة يفتح التاء في مثله ، مما سمي بجمع المؤنث السالم ، مع حذف التنوين ، ويروى بفتح التاء قياساً على سائر ما لا ينصرف . ومثل هذا قول امرىء القيس :

تنُوّرتُها من أذرعات وأهلها بيثربَ أدنى دارها نظر عال﴿٢﴾

وذكر قول الشاعر :

يحدو ثمانىَ مولعاً بلقاحها حتى هممنَ بزبغة الإرتاج ِ

حيث توهم الشاعر في لفظة (ثمانيَ) على أنها لم تصرف في الشعر شذوذاً على اعتبار أن فيه معنى الجمع أي مشابه للفظ الجمع ، وكان القياس أن يقول : ثمانياً ﴿٣﴾. ومن الحذف حذف النون من الأفعال الخمسة لغير ناصب ولا جازم للضرورة ، نحو قول الشاعر :

أبيتُ أسري وتبيتي تَدُلكي جِلدَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذكي﴿٤﴾

يريد : وتبيتين تدلكين فحذف النون .

ومن الحذف أيضا حذف حروف العلة للاكتفاء بالحركات منها ، فمن حذف الألف قول الشاعر :

في كلتَ رجليها سُلامي زائدة كلتاهما قد قُرنت بواحده﴿٥﴾

فحذف الألف من كلت واكتفى بفتحة التاء عنها .

ومن حذف الواو :

ولو أن الأطبا كانُ حولي وكان مع الأطباءِ الأساةُ

هنا استغنى الشاعر بالضمة عن واو الضمير في ضرورة الشعر ، فالأصل : ولو أن الأطباء كانوا حولي ، فحذفت الواو ضرورة ، وبقيت الضمةُ دليلا عليها﴿٦﴾ .

---

(١) انظر : الإنصاف : ٢ / ٥٨ . والأغراب في جدل الإعراب : ص ٤٩ . وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ص ٥٩.
(٢) انظر خزانة الأدب : ١ / ٥٦ .
(٣) نفسه : ١ / ١٥٧ .
(٤) نفسه : ٨ / ٣٣٩ .
(٥) انظر شرح الكافية : ١ / ٢٩ ، ٣٢ . ومعاني القرآن : ٢ / ١٤٢ ، وخزانة الأدب : ١ / ١٢٩ .
(٦) مجالس ثعلب : ص ١٠٩ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٢٩.

ومن الحذف حذف همزة الاستفهام من قول الأخطل :

كذْبتك عينُك أم رأيتَ بواسطٍ غلسَ الظلام من الربابِ خيالا﴿١﴾

يريد : أكذبْتك عينك أم رأيت ﴿٢﴾. وهذا حسن لمجيء (أَم) معها ﴿٣﴾.

ومن الحذف حذف مجزوم (لم) كقول إبراهيم بن هرمة

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعارب إن وصلت وإن لم

الأصل : وإن لم تصل ﴿٤﴾

ومن البدل أن تبدل اسما من اسم على الغلط ، فمن ذلك عيب على امرىء القيس قوله :

إذا ما الثريا في السَماء تعَرّضت تعرض أثناء الوشاح المفصلِ

قالوا : الثريا لا تعرض لها ، فربما أراد الجوزاء فذكر الثريا على الغلط ، كما قال زهير بن أبي سلمى في معلقته :

فتنتج لكم غلمان أشأم كلهم كأحمر عاد ثم ترضع فتفطم﴿٥﴾

فإن : ((كأحمر عاد)) هو ((كأحمر ثمود)) وهو عاقر الناقة﴿٦﴾ . فلا يكون ضرورة ، وربما يكون وضع عاداً موضع ثمود لاجتماعهما في أنهما أمتان قديمتان فيكون ضرورة . وقد قيل : إن ثمود كانت تسمى عاداً الأخيرة بدليل قوله تعالى : ((**وأنه أهلك عاداً الأولى**)) ﴿٧﴾ . فدلّ ذلك على أن ثم عاداً أخرى ، فلا يكون على هذا غلطاً ولا ضرورة ﴿٨﴾.

وأما التذكير والتأنيث فهو من الموضوعات المخالفة للقياس كتذكير المؤنث وتأنيث المذكر ، كقول عامر بن جوين الطائي :

فلا مُزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقلَ أبقالها

---

(١) ديوانه : ص ٤١ .
(٢) انظر المقتضب : ٣ / ٢٩٥ ، وخزانة الأدب : ١١ / ١٣١ .
(٣) انظر الاقتضاب : ٣ / ١٨٠ .
(٤) خزانة الأدب : ٩ / ٨ .
(٥) ديوانه : ص ٢٠٠ .
(٦) انظر الشعر والشعراء : ص ٥٣ ، والمسائل العسكريات : ص ١٣٦، وخزانة الأدب : ١ / ٣٣٥ .
(٧) النجم : ٥٠ .
(٨) شرح الجمل : ٢ / ٥٩٨ .

فذكر الفعل (أبقل) وهو صفة للأرض ضرورة حملا على معنى المكان﴿١﴾ ، كأنه قال : ولامكان أبقل إبقالها فكأنه ،أبدل الأرض من المكان ﴿٢﴾. ومن ذلك قول العجاج :

كأن نسج العنكبوت المَرّمَلِ

فوجه الاستدلال منه أن العنكبوت مؤنث والمرمل مذكر ، لأنه وصف للنسج ، فقد اختلفا تأنيثا وتذكيرا ﴿٣﴾. وكذلك قول النابغة الجعدي :

وصهباءَ لا تُخفي القذى وهي دونه تُصفقُ في راووقها ثم تُقطَبُ

تمززتها والدّيك يدعو صباحه إذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا

والصواب : بنات نعش دنت فتصوبت ، أو دنون فتصوبْنَ . فهذا على الاضطرار ، وأما مالا يعرف ذكوره من إناثه فمحمول على اللفظ ، يقال للذكر والأنثى ابن عرس وابن آوى فإذا جمعوا قالوا : بنات عرس وبنات آوى ، ولذلك قيل كل جمع من غير الإنس والجن والشياطين والملائكة فيقال فيه بنات ﴿٤﴾ . وكذلك قول الحطيأة :

ثلاثة أنفس وثلاثُ ذودٍ لقد جار الزمانُ على عيالي﴿٥﴾

وكان القياس ثلاث أنفس ، لأن النفس مؤنثة﴿٦﴾

ومن تأنيث المذكر في الضرورة قول عمر بن أبي ربيعة :

فكان مجني دون ما كنتُ أتقي ثلاث شخوص كاعبانِ ومُعصُرِ﴿٧﴾على أنه يجوز اعتبار المعنى فتجردت علامة التأنيث من عدد المؤنث المعنوي ، كما هنا فإنه جرد ثلاثا من التاء لكون شخوص بمعنى نساء ، بدليل الإبدال عنه بما بعده ، فأنث الشخص إذ كان في المعنى أنثى﴿٨﴾ .

ومن التقديم والتأخير الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور، نحو قول ذِي الرُمة :

كأن أصواتَ مِن إيغالِهِنَّ بنا أواخِر الميس إنقاضُ الفراريج

(١) خزانة الأدب : ١ / ٣٢ .
(٢) شرح الجمل : ٢ / ٦١٢ .
(٣) خزانة الأدب : ٥ / ٨٧ .
(٤) نفسه : ٨ / ٨٥ .
(٥) ديوانه : ص ٣٩٥ .
(٦) خزانة الأدب : ٧/ ٣٦٧ .
(٧) ديوانه : ص ١٤.
(٨) خزانة الأدب : ٧ / ٣٩٤ .

يتضح من ذلك التعقيد اللفظي وهو ما نُقِد به الشاعر ، إذ يُريد : كأنّ أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا فقدم﴿١﴾ .

ومن التقديم ومن التأخير الفصل بين لم ومجزومها بالمجرور أو الظرف فمن ذلك قول الشاعر :

نوائب من لدن ابن آدم لم تزل تباكر مَنْ لم بالحوادث تطرُقِ

فقد فصل بين لم ومجزومها وهو تطرق بالمجرور .

وكذلك صنع ابن هشام (٧٦١ هـ) (في المغني) ، قال : ((وقد تفصل من مجزومها في الضرورة ، بالظرف كقوله :

فذاك ولم إذا نحن امترينا تكنْ في الناس يُدرِكُكَ المِراءُ)) ﴿٢﴾

وقول ذي الرُمة :

فأضحت مغانيها قفاراً رسومُها كأن لم سوى أهلٍ من الوحش توهل

على أنّ (لم) قد فصلت في الضرورة من مجزومها ، فإن الأصل : كأن لم توهل سوى أهل من الوحش ﴿٣﴾.

ومن التقديم والتأخير أيضا تقديم المعطوف ، نحو قول الشاعر :

ألا يا نخلةً من ذات عرقٍ عليك ورحمةُ اللهِ السلامُ

يريد : عليك السلام ورحمة الله ، فقدم المعطوف ضرورة ﴿٤﴾.

ومنه تأخير ضمير النصب المنفصل ، وهذا شاذّ لايقاس عليه ﴿٥﴾ ، والواجب فيه أن يكون متصلا لا منفصلا فقد ورد في قبح الضرورة قول الفرزدق :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير

على أن فصل الضمير ضرورة ، والقياس ضمنتهم الأرض ﴿٦﴾ .

---

(١) انظر شرح الجمل : ٢ / ٦٠٤ ، وخزانة الأدب : ٤ / ٤١٣ .
(٢) مغني اللبيب : ص ٣٦٦ .
(٣) انظر خزانة الأدب : ٩ / ٥ .
(٤) نفسه : ٢ / ١٩٢ .
(٥) انظر البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٧٧ .
(٦) الخصائص : ١ / ٣٠٧ ، وخزانة الأدب : ٥ / ٢٨٨ .

الخاتمــة

اثبت البحث وجود مادة غنية في النقد اللغوي ، وعناية البغدادي في رصدها ونقلها من مصادرها ومن ثم معالجتها على وفق المنهج اللغوي ، وتأييد ما يوافق مذهبه ورفض ما يخالفه ، وقد تتبعت ذلك بالدراسة والتحقيق

حتى تبين سلوك النقاد اللغويين أربعة محاور في تمييز الشعر الجيد من رديئه ؛ إذ لا أجد ناقدا غافلا عنها وهو يقوم بدراسة النقد اللغوي .

إنّ الشعر صناعة لفظية تقوم على الفصاحة والاستعمال اللغوي الصحيح على وفق المقاييس اللغوية المألوفة ليخرج المعنى المراد فالنص الشعري بالصورة الجميلة التي تخلو من العيوب ؛ وهذا ما يحرص عليه الناقد اللغوي الذي بين البحث مهمته في محاوره الأربعة :-

الأوّل :غلط الاستعمال اللغوي :- جاء فيه الغلط في الأسلوب ، والغلط في عمل الأداة .

الثّاني : مراعاة ما يقتضيه المعنى والإعراب :- جاء فيه الاختلاف في إعراب الكلمة ، وضبط الكلمة ، وحركة الرّوي ، والعامل .

الثّالث : نقد اللفظ والمعنى :- جاء فيه جودة اللفظ والمعنى ، وقبح اللفظ والمعنى ،وفحش المعنى ، وصعوبة فهم النّص ، ودلالة اللفظ .

الرّابع : الضّرورة الشعرية : جاء فيه الزيادة ، والنّقص ، والإبدال ، وتذكير المؤنث ، وتأنيث المذكر ، والتّقديم والتّأخير ، والفصل بين المتلازمين .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم .
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة – لعبد اللطيف الزبيدي (٨٠٢ هـ) – تحقيق الدكتور طارق الجنابي (عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية) .

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو – ليحيى الشاوي المغربي (١٠٩٦ هـ) – تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي (ط١ دار الانبار- الرمادي ١٩٩٠ م) .
- أسرار العربية – لكمال الدين أبي البركات الانباري (٥٧٧ هـ) – تحقيق بركات يوسف هبـــود (ط١ دار الأرقم – بيروت ١٩٩٩ م) .
- الأغراب في جدل الإعراب – لكمال الدين أبي البركات الانباري (٥٧٧ هـ) – تحقيق سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٧ م) .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب – لابن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) – تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد (ط١ دار الشؤون الثقافية العامة – العراق) .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – لكمال الدين أبي البركات الانبـاري (٥٧٧ هـ) – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٥ م) .
- البيان في غريب إعراب القران – لكمال الدين أبي البركات الانباري (٥٧٧ هـ) – تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه (دار الكاتب العربي – القاهرة ١٩٦٩ م) .
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل – لابن السيد البطليوسي (٥٢١ هـ) – تحقيق سعيد عبد الكريم (دار الرشيد - العراق ١٩٨٠ م) .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – لعبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ) – تحقيق عبد السلام محمد هارون (مطبعة المدني – مصر ١٩٨٩ م) .
- الخصائص – لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) – تحقيق محمد علي النجار (ط٤ دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ١٩٩٠ م) .
- دلائل الإعجاز – لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) – تصحيح محمد عبده ومحمد محمود الشنقيطـي (دار المعرفة – بيروت ١٩٧٨ م) .
- ديوان الأخطل – المطبعة الكاثوليكية (بيروت ١٨٩١ م) .
- ديوان امرىء القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٣ دار المعارف ١٩٦٩ م) .
- ديوان حسان بن ثابت – (الرحمانية ١٣٤٧ هـ) .
- ديوان الحطيأة – تحقيق نعمان أمين طه (مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م) .
- ديوان ذي الرمة – (بيروت ١٩١٩م) .
- ديوان زهير بن أبي سلمى – (مطبعة دار الكتب ١٣٦٣ هـ) .
- ديوان الفرزدق – جمع محمد أحمد الصاوي (القاهرة ١٣٥٤ هـ) .
- ديوان لبيد – تحقيق الدكتور إحسان عباس (الكويت ١٩٦٢ م) .
- ديوان النابغة الذبياني – شرح وضبط الدكتور عمر فاروق الطباع (دار القلم – بيروت – ١٩٩٤ م) .
- شرح جمل الزجاجي – لابن عصفور الاشبيلي (٦٦٩ هـ) – تحقيق الدكتور صاحب أبو جنـــاح (وزارة الأوقاف – العراق ج١ – ١٩٨٠ م ، ج٢ – ١٩٨٢ م) .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة - (مصر ١٩٥٢ م) .
- شرح الفصيح في اللغة – لأبي منصور أبن الجبان (٤١٦ هـ) – تحقيق الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز (ط١ دار الشؤون الثقافية العامة – ١٩٩١ م) .
- شرح كافية ابن الحاجب – لرضي الدين الاستراباذي (٦٨٦ هـ) (دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٥ م) .

- الشعر والشعراء – لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦ هـ) – تحقيق الدكتور مفيد قميحة (ط٢ دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٥م) .
- طبقات فحول الشعراء – لمحمد بن سلام الجمحي (٢٣١ هـ) – شرح محمود محمد شاكر (مطبعة المدني – مصر) .
- الفرائد الجديدة – لعبد الرحمن الأسيوطي (٩١١ هـ) – تحقيق عبد الكريم المدرس (وزارة الأوقاف – بغداد ١٩٧٧ م) .
- الكتاب – لأبي بشر (سيبويه) (١٨٠ هـ) – (المطبعة الأميرية – بولاق مصر ١٨٩٦ م) .
- لمع الأدلة في أصول النحو – لكمال الدين أبي البركات الانباري (٥٧٧ هـ) – تحقيق سعيد الأفغاني (مطبعة الجامعة السورية – ١٩٥٧ م) .
- مجالس ثعلب – لأبي العباس ثعلب (٢٩١ هـ) – شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون (ط٢ دار المعارف – مصر ١٩٤٨ – ١٩٥٠ م) .
- المسائل العسكريات في النحو العربي – لأبي علي النحوي (٣٧٧ هـ) – تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري (ط١ بغداد ١٩٨٢ م) .
- المصون في الأدب – لأبي أحمد الحسن العسكري (٣٨٢ هـ) – تحقيق عبد السلام محمد هارون (ط٢ مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٨٢ م) .
- معاني القران – لأبي زكريا يحيى الفراء (٢٠٧ هـ) – تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار (ط١ – مطبعة دار الكتب المصرية – ١٩٥٥ م) .
- المغني في النحو – لتقي الدين منصور بن فلاح اليمني (٦٨٠ هـ) – تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي (ط١ بغداد – ١٩٩٩ م) .
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب – لعبد الله بن هشام الأنصاري (٧٦١ هـ) – تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله (ط٥ دار الفكر – بيروت ١٩٧٩ م) .
- المقتضب – لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ هـ) – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمه (ط٢ القاهرة ١٣٨٦ هـ) .
- النظرية النقدية عند العرب – للدكتورة هند حسين طه (دار الرشيد للنشر) .
- نقد الشعر – لقدامة بن جعفر (٣٣٧ هـ) – تحقيق كمال مصطفى (ط٣ مكتبة الخانجي – القاهرة ١٩٧٨ م) .

- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز- لفخر الدين الرازي (٦٠٦ هـ) – تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور محمد بركات (دار الفكر – عمان ١٩٨٥ م) .